

واخيراً أعطيت نقابة القابلات القانونيات الحق في تربعها على عرش الولادة الطبيعية



بعد مضي ٢٠ عاماً على مطالب القابلات القانونيات الدووية، شهد لبنان ولادة نقابة جديدة هي نقابة القابلات القانونيات. أقر مجلس النواب إنشاؤها خلال جلسته التشريعية في الأول من نيسان ٢٠١٤. دخل هذا القانون حيز التطبيق بعد نشره في الجريدة الرسمية رقم ١٧

تاريخ ٢٢ نيسان الماضي تحت الرقم ٢٤٩.

وبناءً عليه، جرت الانتخابات الأولى للنقابة برعاية وزارة الصحة في ١٥/١٥/٢٠١٤. وتألّف مجلس النقابة على الشكل التالي:
- نائلة الياس أبو ملهم دوغان (نقيبة) - مارلين جان يعقوب (نائبة النقيبة).
- جيهان حسين شعيب (أمينة السر) - إيمان زهير كنعان (أمينة الصندوق) والأعضاء جسي إبراهيم بيور، كلاديس سامي، كلاديس شعيبا، دنيز جان ديبه، كنانة نجيب رجال، ميرنا كاظم عليق، هدى يوسف شاهين، سمر كمال بدرشاني، ناهدة رائف العكاري.
كما تأسس المجلس التأديبي برئاسة السيدة ندى سليم خليل.

مهمة النقابة

إن مهمة نقابة القابلات القانونيات هي مهنية، صحية، علمية وإدارية غايتها جمع كلمة القابلات القانونيات، والمحافظة على حقوقهن المعنوية، والمادية، ومصالحهن المشروعة، ورفع مستوى المهنة والسهر على آدابها وكرامتها وصولاً إلى تأمين أفضل الخدمات للحوامل.

من أجل ذلك يمكن للنقابة أن تقوم بـ:

- ١- اجراء دورات تعليم مستمر للمجازرات في المهنة بهدف مواكبة التطور العلمي وللمحافظة على العضوية.
- ٢- السعي إلى تطوير مهنة القابلة القانونية من النواحي العلمية والعملية ورفع مستواها بشكل يتلاءم والتطورات المهنية العالمية والتنوع في الاختصاصات.
- ٣- التعاون مع وزارة الصحة العامة، ونقابتي الاطباء في لبنان، والادارات

- ١- العامة والمؤسسات العامة والبلديات والمنظمات المعنية بالشأن الصحي من أجل تأمين أفضل المشاريع والخدمات الصحية.
- ٤- ابداء الرأي في مشاريع القوانين أو اقتراحات القوانين والانظمة المتعلقة بمهنة القبالة القانونية بناء على طلب وزارة الصحة العامة.
- ٥- ابداء الرأي واقتراح الشروط والمواصفات والمعايير لتعليم مهنة القبالة القانونية، وتقديمها العلمي، والسعي الى تطبيقها من قبل السلطات المختصة.
- ٦- ابداء الرأي في ارسال البعثات وحضور المؤتمرات المختصة بمهنة القبالة القانونية.
- ٧- العمل على وضع الابحاث العلمية التي تخدم القابلات القانونيات وترفع من مستوى المهنة وتساعد في خدمة الشأن الصحي والطبي.
- ٨- تشجيع الابحاث العلمية في حقل القبالة القانونية، والاستفادة من هذه الابحاث والدراسات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- ٩- التنسيق مع النقابات المعنية ولاسيما نقابتي الاطباء في ابداء الرأي، وتبادل المعلومات والابحاث التي تخدم المصلحة الصحية العامة، وتنعكس ايجاباً على صحة الانسان والبيئة.
- ١٠- تنظيم مؤتمرات علمية ووطنية واقليمية وعالمية بهدف تحديث وتقييم الاسس العلمية لمهنة القبالة القانونية من خلال التعرف على احدث المستجدات العلمية في هذا المجال، وبالتالي الحفاظ على المستوى العلمي العالي في ممارسة المهنة.
- ١١- انشاء صندوق تقاعدي لضمان الشيخوخة والعجز بموجب قانون



وصندوق اعانة لمنح مساعدات مالية، ووضع الانظمة الداخلية وعرضها على وزير الصحة العامة للتصديق وفقاً للقوانين المرعية الاجراء.

- ١٢- السعي لحل المنازعات التي تنشأ بين القابلات القانونيات أو بينهن وبين غيرهم من أصحاب المهن الصحية والطبية وحتى مع المرضى او المواطنين والناشئة جميعها عن مزاوله المهنة.
- ١٣- مراقبة عمل القابلات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الخارجات على قانون المهنة.
- ١٤- توثيق أواصر الروابط المهنية واقامة افضل العلاقات بين الاعضاء والسعي إلى انشاء «بيت القابلات القانونيات».
- ١٥- العمل على اصدار مجلة تعنى بشؤون مهنة القبالة القانونية بالتعاون مع نقابتي الاطباء في لبنان.
- ١٦- تعريف المجتمع بمهنة القبالة القانونية.

الزامية الانتساب للنقابة وشروطها:

بناءً على المادتين الثالثة والرابعة من القانون ٢٤٩، لا يحق لأي قابلة قانونية مزاوله مهنة القبالة القانونية على جميع الاراضي اللبنانية الا اذا كان اسمها مسجلاً في جدول النقابة. على من تطلب قيد اسمها في جدول النقابة أن تستوفي، بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في مشروع قانون تنظيم مهنة القبالة المنفذ بالمرسوم رقم ١٦٥٧ تاريخ ١٧/١١/١٩٧٩، الشروط التالية مجتمعة بتاريخ تقديم الطلب:

- ١- ان تكون لبنانية منذ عشر سنوات على الأقل.
 - ٢- ان تكون مقيمة في لبنان.
 - ٣- ان تكون قد امتت الحادية والعشرين من عمرها.
 - ٤- ان تكون متمتعة بحقوقها المدنية كافة.
 - ٥- ان لا تكون محكوماً عليها بجناية من اي نوع كانت او بجناية شائنة، من تلك المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون تنظيم مهنة القبالة إلا بعد الحصول على إعادة الاعتبار.
 - ٦- أن تكون حائزة على شهادة اختصاص جامعية في القبالة القانونية، وفقاً لقانون مزاوله المهنة المنفذ بالمرسوم رقم ١٦٥٧ تاريخ ١٧/١١/١٩٧٩ الصادرة عن وزارة الصحة العامة.
 - ٧- أن تكون حائزة على اجازة مزاوله المهنة.
 - ٨- ان تكون حائزة على جميع المؤهلات اللازمة لمزاوله مهنة القبالة بمقتضى القوانين والانظمة المرعية الاجراء.
- يستثنى من شرط حيازة شهادة اختصاص جامعية في القبالة القانونية، القابلات القانونيات الحائزات على اجازة مزاوله مهنة القبالة القانونية في لبنان قبل صدور هذا القانون.

نشاطات النقابة:

رغم صغر سنهما، تمكنت النقابة من القيام بعدة نشاطات ابرزها التعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد أنهت نقابة القابلات



القانونيات في كانون الاول ٢٠١٤ دورة تدريب مدربين الى جانب ٦ دورات تدريبية حول تقديم المشورة في تنظيم الاسرة في الأوضاع الانسانية، والتي جرت في مختلف المحافظات اللبنانية. ضمت هذه الدورات ١٥٠ مشاركاً من قابلات قانونيات، مرضات، عاملين اجتماعيين وأطباء تم اختيارهم من قبل صندوق الامم المتحدة للسكان من مختلف المنظمات والمراكز الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الاسرة للاجئين السوريين.

اليوم العالمي للقابلة القانونية

برعاية وزير الصحة وبالتعاون مع اليونيسف، المنظمة العالمية للصحة، صندوق الامم المتحدة للسكان، أطباء بلا حدود وأبعاد، نظمت نقابة القابلات القانونيات في لبنان في الخامس من أيار ٢٠١٥، احتفالاً في بيت الطبيب، لمناسبة اليوم العالمي للقابلة القانونية، في حضور النائب ناجي غاروس، نقيب أطباء بيروت في لبنان الدكتور أنطوان بستاني، نقيب أطباء لبنان في الشمال الدكتور إلي حبيب، نقيبة القابلات القانونيات نائلة دوغان، وعدد من نقيب المهن الطبية ومثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية وحشد من الأطباء والقابلات القانونيات. بعد النشيد الوطني، ألقى النقيبة كلمة أشارت فيها إلى أن «الاحتفال باليوم العالمي للقابلة القانونية يؤكد أهمية دور القابلة على أكثر من صعيد، خصوصاً أن منظمة الصحة العالمية تعرف القابلة بالمحترفة التي تتمتع بالقدرة الكبير من المسؤولية، إذ تتم على مسؤوليتها الولادة الطبيعية وما يتصل بذلك من تقديم المساعدات الطبية اللازمة».

وبعدما عرضت كيفية تطور مهنة القابلة القانونية في لبنان، أوضحت أن «هذا العام سيشهد تطبيق خطة عمل النقابة لتعزيز مكانة المهنة في المجتمع اللبناني». وقالت: ان القابلة القانونية في لبنان تسهر على صحة الحامل وتقوم بإتمام عملية الوضع إلا إذا تعثرت الولادة فتقوم حينئذ بإرسال الحامل إلى المستشفى أو استدعاء طبيب، كما يحق

العامّة الى تعديل ملاك المستشفيات الحكومية بحيث تم خلق وظيفة للقابلة القانونية المجازة (المرسوم رقم ٥٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٧) لتعزيز دورها في المستشفى الحكومي.

بعد ذلك، استكملت أعمال المؤتمر بسلسلة محاضرات علمية تضمنت مداخلات كل من ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان السيدة أسمي قرداحي، ممثلة المنظمة العالمية للصحة الدكتوراة أليسار راضي، ممثلة اليونيسف السيدة رندلي برو، منسقة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان السيدة ندى الأغر، ممثلة أطباء بلا حدود السيدة افلين دفو، منسقة البرامج السابقة في وزارة الصحة السيدة رابحة شرف الدين، ونائبة نقيب القابلات القانونيات في لبنان مارلين يعقوب.

وتوج الاحتفال بتكريم ١٨ قابلة قانونية ساهمن من خلال مسيرتهن المهنية بتكريس وتطوير دور القابلة في لبنان. وقد سلم درع تكريمي للقابلات القانونيات المتقاعدات وأهالي المتوفيات منهن واللواتي كرمن لأول مرة في لبنان وهن: - السيدة روز باسيل، الام ماري ليونارد مزرعاني، السيدة بربارة عبود، السيدة حنة سرحال، الأخت برت ابو فيصل، السيدة ميمي خوري، السيدة نبيهة بيطار، السيدة أليس خويري، السيدة عفاف حمود، السيدة سنية فايد، السيدة نينات عون، السيدة مرغو ساسين، السيدة لودي الحاج، السيدة فرتوهي كريكوريان، السيدة مرسال قندلفت، السيدة جانيت صليبي، السيدة أمنة جلول والسيدة فريزة قاسم.

وشدد على تحقيق سلسلة نقاط كالآتي:
أولاً: ضرورة تحديد دور القابلة القانونية بشكل دقيق في مكون النظام الصحي.

ثانياً: ضرورة ان تأخذ القابلة دورها الكامل في مجال الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية لناحية الإرشاد الصحي.

ثالثاً: التأكيد على الدور المحوري للقابلة على صعيد دعم وتطبيق القانون رقم ٤٧ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١١ (تنظيم تسويق منتجات تغذية الرضيع والوليد ووسائلها وادواتها) ان على صعيد التوعية والتوجيه لرفع نسبة الارضاع من الثدي او لناحية الإبلاغ عن المخالفات.

رابعاً: متابعة موضوع طلب اعفاء القابلات القانونيات من ضريبة الدخل وفق مشروع قانون محال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٧٥٢١ تاريخ ٢٠١٢/٢/١٥ الذي يرمي الى تعديل المادة ٤٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل). بحيث يضاف اليها أجور القابلات القانونيات العاملات في المستشفيات. وقد طلبت وزارة الصحة العامة اعفاء القابلات القانونيات من ضريبة الدخل عن العام ٢٠١٤ بانتظار صدور القانون المنوه عنه اعلاه. اسوة بقرار وزير المالية رقم ٢١٥٥ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٤، الذي تم للعام ٢٠١٢.

خامساً: اعداد تنظيم لعمل القابلة في العيادات الخاصة. وفي هذا المجال للنقابة دور في انشاء سجل خاص تجري ترتيباته بالتعاون مع وزارة الصحة العامة.

سادساً: دعم عمل القابلة في المستشفيات. وقد بادرت وزارة الصحة



شروط الاعتماد. ان برنامج الاعتماد في لبنان تطور بسرعة. وبات من احد معالم نجاحات القطاع الصحي لتطبيق مبدأ جودة الخدمات الإستشفائية. والرؤية هي ان يصبح نظام الاعتماد اللبناني معتمدا لدى كافة منتجي الخدمات الصحية وكافة المهن الطبية. وقد اصبحنا بوضع يخولنا اعادة صياغة المعايير والإجراءات لتحقيق هذا الهدف.

أضاف: لقد اعتمدت وزارة الصحة العامة على برنامج يهدف إلى تطوير الخريطة الصحية في لبنان. بحيث يجعل إدارة الصحة في مرحلة متقدمة جدا تساعد في معالجة المسائل المتعلقة بالقطاع الصحي أكثر سهولة ومرونة خصوصا في التطبيقات العلمية. وقد أصبحنا مع هذا المشروع في موقع رسم السياسة الصحية المبنية على الخريطة، والأطلس الذي وضع لجميع المراكز الصحية والمستشفيات على كل الأراضي اللبنانية يساهم ويتفاعل مع تلبية كل الحاجات الصحية. وبهذا المشروع أصبح لدينا آلية لتنظيم تراخيص المنشآت الصحية كاملة. وهذا المشروع سمح بإجراء المسح لكافة المراكز الطبية المرخصة على كافة الأراضي اللبنانية بحيث دخلت ضمن قاعدة المعلومات GIS.

وأشار الى أن برنامج دعم النساء الحوامل الذي نفذته وزارة الصحة العامة في المستشفيات الحكومية كان للقابلة دور اساسي فيه. كما ان الاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة العامة في مجال الرعاية الصحية ادى الى انخفاض في وفيات الامهات لتصل النسبة الى ١٦ وفاة ام لكل ١٠٠ الف ولادة حية.

وأوضح رومانوس أن «أحد الاهداف الرئيسية التي استدعت دعم انشاء نقابة للقابلات القانونيات في لبنان تتمثل في جمع كلمة القابلات واخضاعهن للتنظيم وانشاء نظام للمساءلة. والاهم هو انشاء نظام للتعليم المستمر واعتماد الجودة في تأدية الخدمة». لافتا إلى أن «وزارة الصحة اولت دور القابلة الاهتمام اللازم بهدف ضبط مزاوله المهنة وقد بات في لبنان حاليا بحدود ١٥٠٠ قابلة مسجلة في الوزارة. كما ان القانون الحالي «تنظيم مهنة القابلة» رقم ١٦٥٧ بات بحاجة الى التطوير لكي يلبي احتياجات تطور هذه المهنة ومواكبتها للتطور العالمي».

للقابلة القانونية العمل بمفردها في حدود نطاق واجباتها المهنية. ان القابلة كانت ولا تزال تتربع على عرش الولادة الطبيعية. ولكنها تعمل بصمت في حين لم يكن التأخير في تشكيل نقابة للقابلات في مصلحتها.

أضافت: أؤكد اليوم أن القابلة القانونية عموما وفي لبنان خصوصا لن تكون «كمالة عدد». بل إنها الشريك الأول في كافة المشاريع التي تعنى بصحة الأم والطفل والتي تسعى إلى تحقيق أهداف الألفية. وتابعت: «ان الإستثمار في تعزيز القابلات القانونيات يساهم في إنقاذ حياة ٢٩٠ ألف امرأة وثلاثة ملايين مولود جديد عبر العالم سنويا. كما أن القابلات يحققن ما هو أكثر من مجرد مساعدة في عملية الوضع. إذ إنهن يؤمن الرعاية قبل الولادة وفيها وبعدها وفي تنظيم الأسرة». وأشادت أيضاً بجميع «القابلات الملتزمات اللواتي تفوق خدماتهن حقوق الواجب الواقع على عاتقهن واللواتي يعملن بموارد محدودة لتأمين الراحة للأمهات والمواليد». مجددة التعهد بتقديم «الدعم للقابلات من خلال تطوير قدراتهن وحفظ حقوقهن لناحية التدرج والراتب وإعادة حقهن في القيام بعملية التوليد على مسؤوليتهن داخل المستشفيات».

رومانوس

بدوره أكد ممثل وزير الصحة العامة الاستاذ أنطوان رومانوس رئيس المهن الطبية في وزارة الصحة. ان ما لعبه لبنان في المنطقة على صعيد الصحة كان بفضل الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها وزارة الصحة العامة في مجال تحسين الخدمات الطبية وتطوير قوانين مزاوله المهن الطبية وتميز كافة القوى الصحية العاملة ما ادى الى التكامل الواضح في تأدية المهام الصحية ضمن نظام صحي يسعى لتأمين الطبابة للجميع بالجودة المطلوبة وبالكلفة المعقولة.

وقال: إننا مصرون على التميز بضمان الجودة في كل مواقع انتاج الخدمات الطبية. وقد كنا من الأوائل في المنطقة الذين ينفذون برنامج اعتماد للمستشفيات. بحيث تم تنفيذ عدة مراحل تقييم متعدد لتنفيذ



LEVOFLOX[®] MÉDIS 500
Levofloxacin
5 mg/ml

AIM RIGHT

PROVEN EFFICACY

WELL TOLERATED

SIMPLE DOSAGE : 1 TO 2 DOSES / DAY

- Simple IV Perfusion
- Duration > 60 min

RECOMMENDED BY **ansm**

ANSM Agence nationale de sécurité des médicaments (AFSSAPS)

1 BOTTLE / BOX

LEVOFLOX[®] MÉDIS 500
Levofloxacin
5 mg/ml

AIM RIGHT

Bir Hassan, Al safarat street, Al Rabie bldg, Grd floor Beirut - Lebanon / P.O. Box : 5017-Ghobeiry
Tel : 00961 1 843105 / Fax : 00961 1 838394 - Email: Medis.Lebanon@hotmail.com